الفصل الثالث

نحو رؤية استراتيجية شاملة للإصلاح السياسي والديمقراطية ومتطلباتها

هذه الجلسة مخصصة لمحاولة الوصول إلى رؤية متوازنة وواقعية، يمكن أن توظّف في الواقع العملي، وهي تشمل التطوير الهيكلي، وتوزيع القوى السياسية، والحريات العامة، والإصلاح السياسي، وتداول السلطة والإصلاح التشريعي، وإصلاح الحركات السياسية، والالتزام بالدستور، والمحكمة الدستورية وما شابه.

حيث نحاول أن نُلِمّ ببعض الجوانب الأساسية في مجال الإصلاح المطلوب. ونبدأ بالأستاذ فهد أبو العثم ليتحدث عن الإصلاحات التشريعية والدستورية المطلوبة لتأسيس عملية إصلاح حقيقية نحو أردن ديمقراطي حر ومتقدم.

فهد أبو العثم

يعتبر موضوع التشريع موضوعاً أساسياً ومفصلياً، لأنه الذي ينظم حركة المجتمع التشريعية بدرجات عديدة، بدءاً بالدستور وهو

القانون والأعلى، ومروراً بالقانون والنظام، وكل هذه الأسس ليست آيات منزلة، بل هي خاضعة للتعديل والتطوير والدراسة، فحيثما وجدت المصلحة فثم شرع الله، فإذا وجدنا حاجة لتعديل الدستور فلا غضاضة في تعديله. ففي الدستور بعض المواد تحتاج إلى حذف، وبعضها تحتاج إلى تعديل، ولا مانع في ذلك، ولكن شريطة ألا يكون تعديل الدستور لافتة ترفع من قبل أي شخص. بل يجب أن يكون هناك وعي وعمق، ويجب أن يكون هناك مناقشة مستفيضة لأي مساس بالدستور.

ما أود قوله هو أن الدستور ليس منزلاً وليس بمنأى عن التعديل. والتشريعات أيضاً بحاجة أن تطالها يد التطوير والإصلاح، ولكن هذا لا يتأتى إلا على أيدي خبراء وقانونيين لديهم الخبرة والتجربة القانونية.

أما ما يتعلق بالقضاء فأرى أن تطوير القضاء يقف على رأس الأولويات. لأن العدل في نفس القاضي وليس في نفس القانون؛ فإذا جئت بأعدل قانون ووضعته بين يدي قاضٍ جاهل منحرف سيسيء تطبيقه، وإذا جئت بقانون جائر ووضعته بين يدي قاضٍ عادل فسيصوغ منه قراراً عادلا بشكل أو بآخرً.

ولذلك تعد عملية الإصلاح القضائي والتطوير بشكل أو بأخر على رأس الأولويات التي ينادي بها مركز دراسات الشرق الأوسط وكل الإصلاحيين. وهي ضرورة ملحة وعلى رأس الأولويات كما

ذكرنا، وأرى أن توصي الندوة بضرورة تعديل قانون استقلال القضاء وتفعيله، فقانون استقلال القضاء في وقته الراهن بحاجة إلى تعديلات كثيرة، ولا سبيل في هذه العجالة أن أشير إلى المواد التي قد تكون غير دستورية، وقد تكون غير صحيحة وقد أشرنا إلى بعضها قبل قليل.

ومن ذلك أن يشمل ما يضمن المزيد من الاستقلالية بالتعيينات والشؤون الإدارية، ويشمل بذلك استقلالية الموازنة، حيث تكون للقضاء موازنته الخاصة، وألا يكون القضاء بيد السلطة التنفيذية، فتوسع السلطة التنفيذية على سلطة القضاء إذا رضيت بأحكامه، وتبخل عليه إذا لم ترض بحكمه، ولذلك يجب أن تكون الأجهزة المساعدة تابعة للقضاء وليس جهة أخرى.

فيما يتعلق بتنسيب وتعيين القضاة في مختلف المواقع فلا يجوز أن تكون السلطة التنسيبية وسلطة متخذ القرار هي مصدر واحد، ولكن أن تكون الجهة المنسبة مصدر والجهة مُصدرة القرار هي مصدر آخر، ولذلك لا يجوز أن تُناط صلاحية التنسيب إلى المجلس القضائي الذي يملك إصدار القرار. حيث يمكن أن يكون التنسيب من قبل رئيس محكمة التمييز، وليس من قبل وزير. وأزعم أن وجود سلطة التنسيب بيد الوزير يفسد عملية استقلال القضاء.

أدعو إلى أن يقوم قضاة محكمة التمييز الخمسة والعشرون بتوحيد الفهم القانوني للنصوص القانونية. وقد اقترحت على رئيس محكمة التمييز أن يجتمع القضاة ليتدارسوا نصاً معيناً فيكون لهم منهج محدد. فلا أطبق في قضية ما فهماً، وفي قضية أخرى فهماً مغايراً، فهذا من شأنه أن يفسد العملية القضائية، وأن يفقد الناس ثقتهم بالقضاء.

كما أدعو إلى اعتبار أي تدخل في القضاء من السلطتين التنفيذية والتشريعية عملاً منافياً للقانون، ويخضع لعقوبات إعاقة القانون، وهذا يعني أن تدخل السلطتين أو أي جهة إنما يشكل جريمة، وهذا يقتضي متابعة هذا الخرق القانوني، وسن العقوبة لذلك.

وائل السقا

لابد من الإشارة إلى دور مؤسسات المجتمع المدني والحريات العامة في نقل المشهد الحي لممارسة المجتمع المدني واقعاً ملحوظاً.

هناك بعض التطورات، منها:

أولاً: أن النقابات المهنية تمثل متنفساً للحالة الديمقراطية في الوطن، وذلك من خلال الانتخابات الحرة والنزيهة التي تمارس، ولا تكاد تكون هناك انتخابات حرة ونزيهة بقدر النزاهة الموجودة في انتخابات النقابات، وهذا يمثل حالة من الحريات. لذلك نحن نتطلع إلى

أن تبقى هذه الانتخابات في النقابات حرة وبعيدة عن أي تدخل رسمي فيها.

ثانياً: النقابات المهنية خرّجت من صفوفها المسؤولين وقيادات حزبية ومهنية يشهد لها، فلا يكاد يكون هناك حزب أو وزارة أو حكومة أو مرفق من المرافق إلا وهنالك نقابي من النقابيين يشار له بالبنان في مجال النزاهة وممارسة الحرية.

وكذلك دور النقابات المهنية في القضايا العامة، كنصرة الأهل في فلسطين، ونصرة الأهل في العراق، والوقوف أمام كل أشكال الاحتلال الصهيوني والأمريكي في المنطقة وإدانته. هذه الحالة الشعبية التي تتفاعل بين النقابات والمجتمع حالة الوقوف مع قضايا الأمة تمارسها النقابات بفاعلية.

كذلك يوجد كثير من النقاط لا بد أن نتحدث فيها مطلوبة من الحكومة تجاه هذه النقابات ومنها:

أولاً: الشك الموجود بين الحكومة والنقابات. فدائماً يوجه إلى النقابات أصابع الاتهام والشك في دورها في المجتمع، مما يفقد هذه الحالة الأخوية في أذهان المواطنين، بينما هي حالة متقدمة من الحريات.

ثانياً: إقبال الحكومة على حل بعض مجالس النقابات، وهذه كذلك صورة من الصور غير الديمقراطية القائمة التي نطالب بالتوقف عنها.

ثالثاً: طرح قانون عرفي لتنظيم عمل النقابات المهنية، وهذا يشكل حالة صارخة للقضاء على حريات النقابات. لذلك استمرار التعدي الأمني على النشطاء حيث يضيق على الزملاء الذين يعملون في الأنشطة الوطنية، ومقاومة التطبيع، ولجان العراق ولجان الحريات.

رابعاً: قانون الاجتماعات العامة الذي مورس في أعلى سلبياته أيام الحكومة السابقة بالتضييق على أنشطة النقابات. قد تكون الحالة العرفية في كثير من الأحيان هي سبب هذه النظرة إلى مؤسسات المجتمع المدني ونظرية التشكيك.

يتعيّن إزاء هذا المشهد إعادة الثقة وردم الهوة بين الحكومة والنقابات. وبالتالي توسيع مشاركة النقابات وتمثيلها في جميع المجالس والهيئات والمؤسسات الحكومية سواء بطبيعة عملها بصفتها مؤسسة خبرة، أو بدورها في المجتمع.

لا بد من مزيد من الانفتاح، وقد أظهرت الحكومة الحالية بعض هذا الانفتاح قياساً بما مورس من الحكومة السابقة.وأعتقد انه ينبغي أن يكون هناك حوار دائم بين الحكومة والنقابات.

كما أشير إلى القضية الإعلامية وتعزيز البعد الإعلامي للنقابات، وجعل التلفزيون والإعلام هو إعلام وطن وليس إعلام حكومة. وبالتالي فلا بد أن تغطي أنشطة النقابات ومؤسسات المجتمع المدني،

ونحن نلاحظ أن هناك تعتيماً. لذا بادرت النقابات إلى تشكيل لجنة لدراسة تأسيس فضائية أو مجلة أو جريدة خاصة بها، وذلك بسبب هذا التعتيم وهذه النظرة.

موضوع التأكيد على دور النقابات المهني ودورها في حماية المجتمع والمواطن من الدخلاء على المهن، وتأمين سبل العيش الكريم للمواطنين من راتب تقاعدي، وإسكان، وتأمين صحي. وهذه الحالة تعزز الديمقراطية والرفاه في المجتمع. وبالتالي لا بد من أن يشار بإيجابية إلى دور النقابات المهنية في هذا الموضوع. وثمة مواضيع عامة مثل قانون الانتخابات والأحزاب، وقد ذكر قانون انتخابات عصري للأحزاب، وهذا ينعكس تلقائياً على مؤسسات المجتمع المدني كأحزاب وجمعيات وغيرها. وموضوع الطلبة، وانتخابات الطلبة في المدارس والجامعات يكون لهم اتحاد، ونقابة للمعلمين، وهذا حق دستوري لهم ولجميع التجمعات المهنية.

إن النقابات والنقابيين في طليعة المجتمع، وينبغي ألا ينظر إليهم دائماً نظرة سلبية، وبالتالي يخشى النقابي من أن يمارس أي حق مشروع له في النشاطات الوطنية. إن الانتماء يقتضي أن يتقدم هذا النقابي، ويأخذ دوره في المجتمع والمناصب مثل أي شخص سواء كان موالياً أم معارضاً.

ومطلوب أيضاً توفير فرص الكسب لجميع المواطنين في التعيين، فهناك كثير من المهنيين ممنوعون من العمل بسبب انتماءاتهم الحزبية أو آرائهم.

فيما يتعلق بموضوع السجون والحريات. يجب إعادة النظر في الممارسات، إذ تؤخذ الاعترافات من كثير من أفراد المجتمع والنقابيين بالتعذيب وتحت الإكراه، فيُعتدى عليه أو يُحبس دون أن يُوجه إليه أي تهمة، كذلك نرى أن تكون محكمة أمن الدولة، ومقر المدعي العام خارج دائرة المخابرات لتأخذ صفة الحيادية، ثم رفع القيود الأمنية عن الناشطين ومن لهم دور وطني من أبناء الأردن.

علي أبو السكر

أعتقد أن الغاية من الإصلاح هو الوصول إلى تمكين الشعب من ممارسة دوره في السلطة من خلال حكومة لها امتداد شعبي، ومن خلال حكومة تُتَداول بين أغلبية تحكم وأقلية تراقب وتعارض، وهذا لا يتحقق ما لم يكن لدينا مجلس نيابي قادر على أن تتشكل فيه كتل نيابية برامجية تفرز من خلالها أغلبية تقوم بدور السلطة التنفيذية.

ويمكن أن أتطرق إلى الأساسيات التي تمكننا من الوصول إلى هذه الغاية، حيث لا يمكن أن يكون لدينا مجلس نيابي حقيقي ما لم تتحقق عدة تعديلات تشريعية بعضها قانونية وبعضها دستورية. كأن تحصن

هذا المجلس من الحل، وأن تمدد دورة المجلس لتحديد مدة الرقابة، فالمجلس خارج مدة دورته تكون الرقابة فيه شبه منعدمة، ثم بعد ذلك ضرورة إجراء تعديل يفصل بين صلاحيات مجلس النواب ومجلس الأعيان، إذ إن كثيراً من التشريعات تُعطَّل؛ لأن هناك نصوصاً دستورية معينة تتيح لمجلس الأعيان أن يضع هذه التشريعات التي لا ترضي. وبالتالي قد يكون مطلباً للسلطة التنفيذية لهذا المجلس أن يضع هذه التشريعات داخل هذه الأدراج. فيكون هذا سيفاً على مجلس النواب المنتخب. كما لا يمكن أن يكون لدينا مجلس نيابي قوي ما لم يُفرَز من خلال قانون انتخاب عصري وحقيقي، يفرز نواباً على مستوى الوطن يحملون الهم العام، وليس نواب مجالس خدمات أو مجالس محلية. فليس لدينا مجلس نواب حقيقي يقوم بدور المجلس النيابي. ولعل نظرة في سجلات ومحاضر مجالس النواب السابقة عبر السنوات السابقة، تشير إلى قضايا جزئية وخدمية وضيقة، ولم تصل إلى الدور الحقيقي للمجلس في الرقابة أو التشريع على مستوى الوطن. وبالتالي نعود إلى قانون انتخابات قائم على صوت الوطن وهو الركيزة الأساسية له. هذا القانون الذي يتساوى فيه الأردنيون للوصول إلى مجلس نيابي فعلي يمثل الأردن بكافة مكوناته. وكذلك هذا الأمر يعيدنا إلى قانون أحزاب

جديد ومطور لنشجع من خلاله الأحزاب، لا أن نحطم بعضها، فلا يمكن أن يصلح العمل الحزبي إذا همشنا تجاربه الناجحة.

وفيما يتعلق بموضوع الحريات العامة والتي منطلقها روح نص مادة الدستور التي تذهب إلى أن للأردنيين حق التعبير، فإن قانون الاجتماعات العامة، الذي نص على أنه لا يجوز عقد الاجتماعات العامة إلا باشتراطات ينقضها بدلاً من أن ينسجم مع روح الدستور.

محمد الحلايقة

لا بد أن تكون عملية الإصلاح متلازمة مع المسارات كافة حتى تتحقق أهدافها، ولا يمكن أن نحلم بإصلاح اقتصادي دون إصلاح اجتماعي وسياسي. ويجب أن نعترف بأن الأردن وبالرغم من المحددات المختلفة فقد قطع شوطاً كبيراً في طريق الإصلاح الاقتصادي وتجاوز معوقات التنمية. ففي الأردن معوقات مزمنة لا زالت موجودة سواء في الموقع الجغرافي، أم الصراعات الإقليمية، أم عدم وجود مصادر للطاقة، أم محدودية رقعة الأرض الزراعية الصالحة للاستهلاك وللاستغلال، أم شح المياه. كل هذه معوقات ومحددات لعملية التنمية. يجب أن نعترف أنها موجودة ولا زلنا نعيشها، ولكننا قطعنا شوطاً كبيراً. وقد تميزت بعض القطاعات – في مراحل المسيرة الأردنية- على مستوى الدول

النامية والدول العربية مثل قطاع التعليم، وقطاع الخدمات الصحية، وقطاع الإدارة الأردنية.

ونجحنا أيضاً في بناء بنية تحتية جيدة، وربما هذه البنية تفوق الإمكانات المتاحة للأردن. ومعروف في الاقتصاد أن البنية التحتية التي تنشأ ولا تستغل تعتبر عبئاً على الاقتصاد لأنها تعتبر بنية تحتية غير منتجة. وربما توسعنا في بعض المراحل في البنية التحتية مقارنة بحجم الموارد والنظرة الإستراتيجية لاستخدام هذه الموارد. ولكن الآن وبالرغم من هذا النجاح، وبعض المكاسب التي تحققت للأردن فما زال عدد من التحديات ماثلاً للعيان وبعضها يتفاقم. وهناك بعض التحديات المزمنة وبعض التحديات الآنية التي يجب أن نعالجها، كارتفاع المديونية، وارتفاع العجز التجاري، ونسبة الفقر والبطالة، وهذه تحديات مزمنه يعيشها الاقتصاد الأردني منذ فترة طويلة، ولكن طرأ موضوع جديد على الساحة وهو ارتفاع أسعار النفط إلى أرقام غير مسبوقة، وهو ما قلب المعادلة الاقتصادية في الأردن رأساً على عقب. وشاهدنا التبعات السلبية لهذا الارتفاع على مدى الأشهر الماضية، واضطرار الحكومة للقيام بعدد من الإجراءات، وانعكاس هذه الإجراءات على الشرائح الفقيرة. واليوم إذا استمر سعر النفط بالصعود يعني إذا ارتفع سعر البرميل إلى ٨٥ دولاراً (لا سمح الله) فهذا يعني أن كل إيرادات

الدولة الأردنية من ضرائب، ورسوم، وجمارك... الخ، ستكون كافية فقط لشراء النفط من الخارج. بالطبع الحكومة ستعيد بيع هذه المشتقات للمواطنين، لكن ثمة مشكلة كبيرة في صعود أسعار النفط، حيث فاقم من العجز التجاري وعجز الموازنة الأردنية،فقد استطعنا في السنوات الماضية أن نحافظ على عجز مقبول بحدود ٧,٠٨٪ قبل المساعدات، لكن اليوم في ظل هذا الارتفاع المتزايد عجز الموازنة ١٦٪ ، وربما وصل الآن إلى ٢٠٪ لنتحدث عن مشكلة اقتصادية حقيقية.

القضية الأخرى هي مكاسب التنمية وتوزيعها على المحافظات. وهي مرتبطة أيضاً بقضايا الفقر والبطالة، وربما نجحنا إلى حد ما بتوزيع مكاسب التنمية. لكن لم نصل إلى الوضع المثالي، وبقيت عمان هي مركز الثقل ومركز التنمية، وهي المولدة للفرص الاقتصادية المختلفة.

في المجال الاجتماعي أشير إلى أن الخدمات الأساسية في الأردن جيدة جداً، ونجحنا في بناء بنية تحتية وشبكة طرق ومياه وكهرباء...الخ، لا أود أن أدخل في تفاصيل أرقام النمو الاقتصادي، إذا كانت هناك مشكلة الفقر أو البطالة، أو لا يستطيع المواطن أن يحصل على قوت يومه.لكن الملاحظ أن خدماتنا الأساسية وبالذات في قطاعي (الصحة والتعليم) لم تتطور بالشكل التام، وربما تطورت بشكل عمودي. ونرى اليوم أنه يوجد طلب كبير على هذه الخدمات، مع أننا أدخلنا الحاسوب

إلى المناهج والتعليم ونقوم ببناء مدارس... الخ، لكن ما زال هناك ضغط على التعليم الأساسي، كما أن الخدمات الأساسية ربما تكون في تراجع بالرغم من النجاح الذي وصلنا إليه بشكل عمودي، حيث لدينا مشكلة زيادة الطلب. التعليم العالي أيضاً يعاني، فالجامعات الأردنية بعد إنشائها كانت متميزة في كل المساقات. لكن نوعية التعليم الآن تتراجع، وإذا كان لا بد من التوسع في مجال الخصخصة.. الخ، فلا بد للدولة الأردنية أن تحافظ على هذين المكتسبين؛ التميز في تقديم الخدمة الأساسية للمواطن (التعليم، والصحة)، فهاتان الخدمتان أساسيتان يجب أن ننتبه لهما، لأننا غير قادرين على توليد فرص عمل لحل مشكلة البطالة، وغير قادرين على معالجة مشكلة الفقر، لكن نحن قادرون على الأقل أن نقدم الخدمتين الأساسيتين للمواطن بشكل جيد وبشكل سليم.

ثمة إشارات إلى نمو اقتصادي هائل، وكميات احتياطية كبيرة من العملة الصعبة، وحجم صادرات جيد، واستثمارات مالية، وسوق عمان المالي وصل إلى أرقام غير مسبوقة، والاستثمار في قطاع العقارات كلها مؤشرات جيدة، لكن خزينة الدولة تعاني. فهناك مشكلة اقتصادية، يجب البحث عن حلول لها، ومن مظاهر هذه الإشكالية عجز النظام الضريبي، أن يعمل بفاعلية بمعنى أن الغني أو الذي يأخذ فرصه

الاقتصادية لا يؤدي ضريبة. حيث يوجد حالة ماثلة من التهرب الضريبي الملاحظ والواسع في الأردن.

نحتاج إلى عملية جراحية في اقتصادنا قبل فوات الأوان، ربما بدئ بهذه العملية في عهد حكومتين أو ثلاث سابقات، لكن لا بد من أن تكمل المسيرة. اليوم صار الوقت ملحاً لاتخاذ إجراءات عاجلة، ولا أريد أن أبث موجة التشاؤم، ولكن وضعنا الاقتصادي فعلاً صعب، فالمساعدات المالية التي كنا نحصل عليها سواء من الولايات المتحدة الأمريكية، أم أوروبا، أم اليابان تتضاءل. والمساعدات العربية تجف تدريجياً، ونلاحظ أن المملكة العربية السعودية مثلاً ستقدم لنا فقط ١٧٠ مليون دولار هذا العام. والمساعدات الأمريكية تراجعت عن مستواها ٤٥٠ مليون دولار، حيث ٢٥٠مليون دولار عسكرية والباقي مدنية، وهناك منح من بعض الأطراف، ولكن يبدو أنه جف نبع المساعدات والمنح. لذلك يتطلب موضوع الاعتماد على الذات برنامجاً تقشفياً، وهناك أناس يحاربون هذا البرنامج التقشفي، ويرون أنه سيكون على حساب النمو الاقتصادي. ولكن لا يوجد لدينا خيارات سوى برنامج تقشفي على الأقل لخمس سنوات، وربما سنحس كلنا بأثر هذا البرنامج، وهذا يتطلب ضبط النفقات، وضبط النفقات يعني أن نراجع كل أولوياتنا في مشاريعنا والبنية التحتية. يجب أن نتقشف ونقلل نفقاتنا

لأن رواتبنا ومصاريفنا الإدارية تتصاعد ومصاريف التقاعد تستهلك جزءاً كبيراً من مصاريف الموازنة. ويجب أن نلجأ إلى حزمة كبيرة من الإجراءات لموضوع ضبط النفقات، وترشيد استغلال المتوفر منها. كنا نتكلم عن إستراتجية للطاقة في الماضي. كل الحلول المطروحة أثرها متوسط المدى، ولا يوجد حل فوري لموضوع ارتفاع النفط. صحيح أن الغاز المصري وصل إلينا بأسعار معقولة..، وهذا يكفي لتوليد الكهرباء وربما يدعم بعض الصناعات الثقيلة. ولكن سيكون الوقت طويلاً أمامنا قبل أن يكون لدينا وقود بديل. يعني سنحتاج إلى عشر سنوات حتى يصل الغاز إلى البيوت ويكون بديلاً. لذلك موضوع إستراتيجية الطاقة يجب أن يعاد النظر فيها. وأن يوضع برنامج للتعامل مع هذا الظرف (ارتفاع أسعار النفط)، وثمة حديث عن استخدام الزيت الصخري، ولكن هذه التقنية أيضاً لم تحسم تقنياً، ولا يزال يوجد نقص في التقنية للحصول على النفط من الزيت الصخري بعض الدول نجحت وفهمت أن الحكومة مهتمة بالموضوع. لكن لا يوجد حل سريع ليعطي الزيت الصخري النفط. لا بد من إعادة نظر جذرية في موضوع النظام الضريبي، ولا بد للقطاع الخاص أن يتحمل مع الحكومة، لأننا نحتاج إلى خمس سنوات لإعادة هيكلة النظام الضريبي. وإعادة النظر في الإعفاءات التي أعطيت والحوافز التي منحت. ففي دراسة أجرتها الحكومة مؤخراً تبين أن المستثمر لا يهتم كثيراً لموضوع الإعفاء الضريبي إذا كان عنده

تشريعات جيدة وعمالة، وكذا فإنه لا يهتم كثيراً بالإعفاءات الضريبية. لذلك علينا أن نعيد النظر في الإعفاءات الضريبية وألا نتوسع فيها. وربما سوف أتجرأ وأقول رفع النسب وليس كما تطرح الأجندة الوطنية بالتخفيض إلى ١٠٪، من أين ستأتي موارد الدولة؟ لن يكون هناك موارد لدفع الرواتب. فلا مانع أن يتحمل القطاع الخاص جزءاً من المسؤولية، فمثلاً البنوك لتدفع ٤٠٪ بدلاً من ٣٥٪ وقطاع الصناعة يرتفع من ٥٪ إلى ٢٠ أو ٢٥٪ وقطاع السياحة كذلك.

يعني جاء دور القطاع الخاص الذي تمتع بالإعفاءات كل هذه الفترة ولا بد أن يحمل العبء الاقتصادي مع الحكومة لمدة خمس سنوات تقريباً حتى تضبط الأمور.

جواد الحمد

أرجو أن يتكلم المشاركون في موضوع الرؤية الإستراتيجية، وملامحها، وقضاياها التي يمكن أن تنهض بعملية إصلاح ديمقراطي شامل في المملكة الأردنية الهاشمية في السنوات الخمس القادمة. في ضوء التحديات التي عرضها الباحثون في أوراقهم ومداخلاتهم.

عدنان أبو عودة

إن إصلاح القضاء هو الأهم وله الأولوية الأولى. استخدم بعض الأخوة تعبير "نحن بحاجة إلى قانون انتخاب عصري"، هذا تعبير مبهم، ماذا تعني بعصري؟ أعتقد أن المقصود والأدق هو أن نقول قانون

انتخاب ديمقراطي، لأن الكُتاب الأجانب يقولون عن قانون الانتخاب الأردني إنه لا يفرز إلا مجالس إقليمية لأنه مبني على مفهوم واحد بسيط هو إقصاء سكان المدن ولذلك ينتج ريفيين. الريف اهتماماته بالخدمات الصغيرة. وأنا أوافق على هذا الرأي، فقانون الانتخاب الأردني مؤسس على فكرة إقصاء سكان المدن، فحين يخصص مقعد لمنطقة في الريف سكانها ٨ أو ١٠ آلاف، ويكون في المدن مثل الزرقاء لكل ١١٨ ألفاً نائب واحد، وفي عمان ١١٠ آلاف لهم نائب حينها ندرك ما هي المشكلة. إنه القانون الذي أفرز مثل هذه التركيبة، إذن هذه هي مشكلة البرلمان نريد قانون انتخاب ديمقراطي، قانوناً لا ينفي الديمقراطية، قانوناً يؤكد الديمقراطية ليس عصرياً ولا قديماً أرجو استخدام تعبير قانون ديمقراطي. عندما نتحدث عن الديمقراطية نعني المشاركة والعدل والمساواة التي هي قاعدة الديمقراطية، هذا القانون الذي تحدثنا عنه هو قانون إقصائي، إذ كيف توفق ما بين قانون إقصائي وديمقراطية، فالديمقراطية تعني المشاركة، وقانون الانتخاب إقصائي كيف يلتقيان؟!! إذن، لا يمكن أن تتحقق ديمقراطية في ظل وجود هذه الحقيقة المرّة. إذن قانون الانتخاب بحاجة إلى تعديل؛ لأن القانون الحالي ضد الديمقراطية ونحن نريد قانوناً ديمقراطياً.

مجلس الأعيان فكرة طيبة وفلسفتها ممتازة، ومجلس النواب يغطي على مجلس الأعيان كما نعلم لأنه ضعفه بالعدد. ومجلس النواب يستطيع أن يبادر بالتشريع، أما الأعيان فلا يستطيع ذلك، ففلسفة الدستور راقية وممتازة. ما حدث هو أن تعيين بعض الأعيان مخالف للدستور في كثير من الأحيان، فالدستور وضع شروطاً للعين لكن حصل تجاوز مما خفض من مستوى مجلس الأعيان.

هناك شيء لم نتحدث عنه وهو ميثاق الحكومة. من يراقب ميثاق الحكومة؟ مجلس نواب ضمن تركيبته الحالية يُعنى بالخدمات وليس مراقبة الأداء الحكومي، نحن نحتاج إلى نائب أمة وليس نائباً لحارته ولا لقريته، الذين يهتمون بالحارة والقرية هم المجالس البلدية والمحافظة، أما مجلس النواب فللأمة كلها، هذا هو مفهوم مجلس النواب، فالأصل أن الدستور ومفاهيمه راقية، نحن الذين دمرناها بسوء استخدامها وسوء تطبيقها.

هاشم أبو حسان

يجب أن يكون هناك حفاظ على دور النقابات المهنية في عملية الإصلاح الديمقراطي، لا بل وإعطاؤها حيزاً أوسع لأنها التي تمثل العمود الفقري للمجتمع الأردني والدور الأردني، ففيها ٢٥ – ٣٠٪ من المجتمع الذين هم المهنيون المثقفون في الأردن، وهذا يجب أن يكون له دور أساسي.

الشيء الآخر لا إصلاح دون القضاء، وفي ظل غياب الدور الحقيقي للقضاء تمأسس الفساد، وأصبح هو المؤسسة الأقوى في الأردن، ولا يستطيع أي إنسان أو جهة إيقافها لأن مؤسسة الفساد أصبح لها أنياب تدافع عن نفسها دفاعاً استراتيجياً قبل البدء بالهجوم عليها، فيجب تفكيكها ويجب أن يكون هذا قرار دولة.

كذلك يجب أن يكون هناك سقف زمني للقوانين في مجلس الأعيان، وكذلك في مجلس النواب. ولا يجوز أن يترك قانون في مجلس الأعيان خمس سنوات أو ست. كما يجب أن يكون كذلك سقف زمني في القضاء لأن سرعة البت في القضايا هي جزء أساسي من العدالة.

كما يجب أن تكون الخصخصة لمصلحة الوطن وليس تلبية لفرضيات، أو لما يريده صندوق النقد الدولي وغيره. فما في خصخصته مصلحة للوطن يخصخص وما يضر بمصلحة الوطن لا يخصخص. في الدول الكبرى الشركات الناجحة لا تخصخص وتتركها لمصلحة الدولة، أما نحن فنقوم بخصخصة الشركات الناجحة ونبيعها.

يجب أن يكون هناك استثمار عادل. والبحث عن المجالات التي تم صرف مئات الملايين فيها دون وجه حق، ودون وجود أي قانون يبرر هذا الصرف.

شاكر الجوهري

هل نتوقع الديمقراطية قبل الحل النهائي للقضية الفلسطينية؟ هل تتوقعون الديمقراطية بالمطلق سواء حلت أم لم تحل القضية الفلسطينية؟ نحن بدأنا الإصلاح منذ حكومة الثورة البيضاء والتغيير الشامل في حكومة عبد الكريم الكباريتي سنة ١٩٩٦ ولم تخطُ إلى الآن خطوة واحدة إلى الأمام، وقبل ذلك أيضاً كان هناك حكومات إصلاحية دون أن تُعطى الأسماء الإصلاحية، فحقبة طويلة من الزمن لم تحقق شيئاً على الإطلاق. الأجندة الوطنية التي يجري العمل عليها الآن مدتها عشر سنوات، ما يدعوني للتساؤل، لماذا ندوة آفاق الإصلاح والديمقراطية فقط لخمس سنوات من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٠ ؟.

الحديث عن الخصخصة الذي أثير أود أن أربطه بالمعلومة المهمة التي تفضل بها معالي الحلايقة بشأن ارتفاع النفط إلى ٨٥ دولاراً للبرميل يعني أنه لن تكفي عائدات الدولة الأردنية فقط للمحروقات؟ لقد كان لدينا دخل من الشركات العامة التي خصخصت، كيف يعيد نظره إليها الآن إزاء ذلك.

جواد الحمد

لماذا الندوة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٠؟ لإيجاد قدرة تنبؤية معقولة لمدة خمس سنوات حتى لا ندخل في متاهات ٢٠٢٠ التي هي عبارة عن

أحلام لا تقوم على مناهج بحث علمي كما حصل في مصر وفي الأردن وفي دبي وبعض الدول العربية محاولين بذلك أن يقيسوا أنفسهم على ما يحصل في أمريكا وأوروبا حيث تشتغل عشرات بل مئات فرق العمل لسنوات عدة، وبعشرات الملايين من صرف الأموال عليها، باجتماعات متواصلة وبآلاف الوثائق والمعلومات بين أيديهم حتى يتمكنوا من رسم مسار تنبؤي اقتصادي أساسي أو اجتماعي. بينما نحن هنا يكون أحدنا في منزله بين جدران أربعة يشاهد قليلاً الإنترنت ويراجع بعض الكتب ويسعى للتنبؤ لعشرين سنة قادمة. لذلك ارتأينا أن خمس سنوات فيها معقولية إن جاز التعبير في القدرة التنبؤية. أما عن توقع الديمقراطية حتى لا نشطط، فحين وضعنا عنوان الندوة كنا على ثقة تامة بأننا أمام حركة تحول واسع النطاق، (والأردن جزء أساسي منها) نحو مجتمع الحرية والديمقراطية والنماء الاقتصادي والاجتماعي، نحن الآن في مرحلة تحول فيها كثير من الإشكاليات وكثير من المنغصات والضغوطات الدولية والمحلية ومن الشلل والمحسوبيات وجماعات الضغط والمنتفعين، سمها ما شئت، ولكن في النهاية نحن أمام مرحلة تحول، والقياس النسبي دائماً هو المؤشر الأفضل بالنسبة لي من القياس المطلق، والقياس النسبي يشير إلى أننا تقدمنا على ما كنا عليه سابقاً. سواء ٥ أو ١٠ أو ١٥ عاماً، ولا تركز في القياس على منحى واحد يتعلق الحريات

العامة بنوع من التردد، ولكن هناك مناحٍ أخرى، وذكر د. محمد الحلايقة أمثلة في غاية الأهمية عن التقدم في التعليم والصحة والبنية التحتية للأردن، وتطور النظرية الاقتصادية الأردنية في التعاون مع المجال الداخلي وإن كان لصالح البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي، نعم هناك إشكاليات ولكن في النهاية نحن نتقدم في طريقة التفكير للأمام عما كنا عليه سابقاً، أعتقد أننا على مشارف تحول ديمقراطي كبير وكان هذا أيضاً مما شجعنا على عقد هذه الندوة.

عبد المجيد العزام

الديمقراطية هي سلوك، والسلوك ينبثق عن ثقافة، هل سألنا أنفسنا هل يوجد لدينا ثقافة ديمقراطية في المجتمع الأردني والشارع الأردني؟ هناك نقطة مهمة وهي إضافة التركيز على ضرورة بناء ثقافة ديمقراطية في مجتمعنا من خلال تنشئة سياسية واجتماعية، وهذا يلتقي مع نقطة وصف البرلمان الحالي بمجلس ريفي، ولكن أنا لا أتفق مع هذه التسمية، لأن النواب من المدن ينطلقون من عقلية نواب الريف نفسها، بل على العكس هناك بعض نواب الريف ليبراليون وديمقراطيون أكثر من نواب المدينة، لذلك قانون الانتخاب عزز الإطار الفئوي ضمن الإطار الفئوي والريفي والمنطقة، لذلك من المهم أن يبني ثقافة ديمقراطية حتى ينجح الإصلاح، وهذا ينطبق أيضاً مع كلام معالي الأستاذ فهد

أبو العثم عندما قال عندنا إصلاحات قانونية، أما إذا كان القاضي عادلاً، فمهما كان القانون جائراً فيجعل منه القاضي قانوناً عادلاً.

وتعليقاً على كلمة معالي الحلايقة "نمو اقتصادي عالٍ لكن حكومة فقيرة"، هناك كثير من الدراسات أفادت بأن هناك نسبة كبيرة من المواطنين تعيش دون خط الفقر، أو ضمن خط الفقر، لذلك من المستفيد من هذا الثراء وهذا الدخل؟ هناك نسبة بسيطة جداً أعطيت الامتيازات والإعفاءات بموجب قوانين، منها أشخاص قلائل متنفذون في السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية كانوا يرسمون هذه التشريعات ويقدمون مشاريع القوانين ويصوغونها لمصالحهم الخاصة، وهناك أمثلة وحقائق، وفي مجلس النواب تسن المشاريع والقوانين بالطريقة نفسها، فكيف يمكن لهؤلاء أن يقوموا بتحمل العبء مع الحكومة مقابل هذه الأرباح، وبالتالي سؤالي كيف يمكن أن تطبق كل هذه الحلول والمقترحات طالما نعرف جميعاً أن هناك تدخلاً أجنبياً في الدول النامية وفي قرارتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والأردن من ضمن هذه الدول؟ وكيف يمكن تطبيق هذه المقترحات في ظل هذه التدخلات؟.

يعقوب سليمان

نحن بحاجة إلى إعادة النظر في كل حزم القوانين الاقتصادية وليس فقط في قوانين الضريبة، لأن حزم القوانين الاقتصادية وحزم الأمان

الاجتماعي جاءت متزامنة مع ظروف سياسية، وكذلك ما سمي ببرنامج التصحيح الاقتصادي، وفيما يتعلق بالاستراتيجية السؤال الأساسي من يصنع الإستراتيجية ومن ينفذها ومن يراقبها؟.

سميح خريس

لست مع الدعوة القديمة الحديثة لتعديل الدستور. فهل يوجد ضمان أنه سيتم التعديل ضمن ما نريد؟ وهل نضمن إذا اجتمع مجلس الأمة بجناحيه لتعديل نص دستوري أن يكون في مصلحة الأمة والشعب.

الدعوة للمحكمة الدستورية أيضاً لن أتحدث طويلاً عن الأصل التاريخي للفكرة، المحكمة الدستورية كيف نشأت ولماذا؟ نشأت في الدول التي تحكمها أنظمة الحكم الفدرالية مثل الأقاليم الواسعة حتى لا يتعارض الدستور المحلي بالولايات مع الدستور الفدرالي أو القوانين المحلية مع القوانين الفدرالية، نحن في الأردن شعباً وحكومة وأرضاً لا نعادل ولاية من ولايات تلك الدول التي فيها أقاليم. فيما يتعلق بالقضاء فما زالت الحكومة تتدخل فيه، وخاصة الإداري ومحكمة العدل العليا، وكذلك الذي يصنع ويأتي بقضاة محكمة العدل العليا قادر على أن يأتي بالقاضي الدستوري وأن تصدر الأحكام بما يحقق أهداف السلطة التنفيذية، وبالتالي نعطيها حجة تشريعية بقرار قضائي.

نقطة ثالثة طرح النائب أبو السكر يطالب بتحصين مجلس النواب من الحل، وهذا أمر يهدم النظرية البرلمانية العامة التي تقوم على ركيزتين، السلطة التنفيذية تواجه السلطة التشريعية بسلاح الحل، والسلطة التشريعية تواجه التنفيذية بسلاح حجب الثقة وإسقاط الحكومة، هذا لا يستقيم مع النظرية البرلمانية.

وثمة إشارة إلى الموضوع الاقتصادي هي أن كثيراً من القوانين التي أقرت في الأعوام الماضية أقرت تحت الضغط، والإغراءات الوهمية.

خالد عبيدات

الدستور يجب أن يصل التعامل معه إلى درجة عالية من الاحترام والحساسية والتقدير، والتفكير في تعديل الدستور أمر لابد أن يكون فيه سمو عال وليس من الأمور البسيطة، ولابد أن يكون التعامل معه بحس وطني عالٍ.

أما النقابات والمؤسسات. فهي منجزات وطنية، ويجب على كل مواطن أن يحافظ على هذا الإنجاز الوطني العظيم الذي نفتخر ونباهي به وبالإنجازات التي حققها النقابيون، وهو إنجاز أيضاً للدولة والسلطة، وأعجب من وجود الحساسية بين هذه المؤسسات والسلطة التنفيذية، إذ ينبغي إزالة عدم الثقة بين النقابات وبين السلطة التنفيذية، فالنقابيون مواطنون أردنيون ويعملون لمصلحة الوطن، والسلطة التنفيذية كذلك.

ما قدمه الأستاذ علي أبو السكر من نقاط يمكن إدراجها تحت مصطلح حسن إدارة الأمور، ولا يمكن إدراجها ضمن إصلاح سياسي خلال السنوات الخمس من ٢٠٠٥–٢٠١٠، كذلك موضوع الإعلام والتركيز على السلطة فهو موضوع يرتكز على مجلس النواب، والكتل الموجودة فيه، ولا يعقل أن ضعف بعض الأعضاء في مجلس النواب يكون قصة مهمة وكبيرة، بل هو أمر يتدبره النواب.

فيما يتعلق بالنفط، أتساءل لماذا لا نبتكر أساليب تخفف من استهلاك النفط؟ فأنا لم أسمع على الإطلاق أنه تم بحث موضوع تقنين استهلاك النفط. أو كيف التعامل مع هذه الفاتورة العالية، فنحن في الأردن قدمنا الكثير لدول النفط، وفي لحظة كنا الدرع الواقي لهم في كل المجالات، فلماذا لا تكون هناك حكومة أردنية تتعامل مع دول الخليج تكون قادرة على جلب النفط منها وتحقق الفائدة للمواطن؟.

أحمد الشناق

ما اضطرني للمداخلة المصطلحات الجديدة التي سمعتها، نائب الريف ونائب المدينة، والأصح أن نقول المدن التي لم تأخذ حقها، لأن الريف أحياناً يصنع الإبداع، والأصل في قانون الانتخابات، إما أن يمثّل السكان بما يحقق عدالة ويصنع استقراراً سياسياً، أو يكون قانوناً سياسياً يعكس التوجهات السياسية والفكرية في البلد، ونختار من الحالتين، إما

تمثيلاً سكانياً، أو تمثيلاً سياسياً يعكس قوة الأحزاب في البلاد، ومن حق الناس أن تناقش احتياجاتها وتطالب بحقوقها، ولكن على ألا تكون الحلول بعكس ذلك.

ثم ينبغي قبل الحديث عن قانون الانتخابات التعرف عليه، فقد بدأ القانون في الثلاثينيات وكان بخمسة عشر نائباً على التمثيل الصحيح، وتطور في الأربعينات وجاءت دولة الوحدة، ومن ثم جاء الانفصال عن الوحدة، إذاً هناك تاريخ سياسي لقانون انتخابات سياسية في البلد، وهذا بحاجة إلى حوار كبير.

والبعد الآخر حول مجلس الأعيان، فالأردن خاض الديمقراطية النيابية، وهي تعمل بقسمين البرلمان الذي يمثل الرأي العام والمتجدد دائماً، ومجلس الأعيان الذي يمثل الخبرة والمعرفة، ولكن هنالك خلل في مجلس الأعيان وهو أن يوجد حوالي ٣٥ عيناً وجودهم في المجلس مخالفة دستورية، لأن في الدستور الأردني نص على أن الأعيان يأتون من طبقات وهناك أعضاء في مجلس الأعيان لا ينبثقون من هذه الطبقات، سواء كان خطأ أم صواباً هكذا هو الدستور. وهذا يعني أن الأعيان يأتون بالتمثيل الطبقي.

والنقطة الأخرى أن هناك في الأردن خللاً ما بين هوية المواطنة وهوية المواطنة السياسية، وهناك غبن كبير على عدد من أبناء البلد أنه

لا يتمتع بحقوقه السياسية، ومن حقه المطالبة بذلك، ولا يوجد وطن يخلو من عوامل الخلاف والاختلاف، ولكن كيف نلتقي على آلية حلها بوسائل سليمة ومشروعة مرحلية يتفق عليها الجميع؟ وهذا هو جوهر الموضوع المطروح.

ما يجري الآن في الأردن هو أن اجتهاد الحكومة فردي، والبرلمان فردي، وهناك أزمة حكم، فالشعب لا يثق بالحكومات، والشعب لا يثق بالبرلمان، فهناك أزمة حقيقة، فلو حدثت هزة سياسية يمكن أن تطيح بالنظام والبلاد والعباد، وهذا البلد عليه رهان كبير، فما هو السبيل وكيف تأتي حكومة نثق بها؟.

نحن بحاجة لإعادة بناء نظام سياسي جديد للدولة، ويجب البحث عن عقلية جديدة لحل مشكلة قانون الانتخابات، وهي الحزبية التي تعمل وفق برامج.

صبري سميرة

في مثل حالة الأردن في قضية الإصلاح السياسي خاصة والديمقراطية لا بد من إصلاحات تحقق ديمقراطية حقيقية عادلة عبر إصلاحات دستورية، ونؤكد هذه النقطة حتى نكسر هذا التابوت ونكسر الخوف من تغيير الدستور. الدستور يكفل للمواطنين أن يتحركوا بصورة دستورية قانونية للتغيير، لذلك نؤكد في المسودة ومما

سيخرج عن هذه الندوة أن هناك حاجة إلى تعديلات دستورية، وهذه التعديلات أيضاً تكون هيكلية دستورية مؤسسية.

أؤكد مرة أخرى المساواة بين المواطنين في قوة الصوت الانتخابي عبر دوائر متساوية سواء كانت صغيرة أو كبيرة سواء كانت عشر دوائر أم مئة دائرة لا بد من تساوي الصوت الانتخابي، إن الدول الديمقراطية التي تحقق تمثيل الشعب لا بد أن تكون مجالسها كلها منتخبة. وإلغاء كل الكوتات تصب في هذا الاتجاه، وعدم تعطيل انتخابات مجلس البرلمان المقبل وكل الانتخابات الأخرى من مجالس البلدية والطلابية وغيره، لأن الديمقراطية مسألة منهج حياة نتأسس عليها ونتعلم عليها. القضية الأخرى حل البرلمان، يحل البرلمان في الحالات السياسية بمعنى عدم تمكن تشكيل الحكومة، ولكن أن يحل بطرق أخرى أو لأسباب أخرى أو يعطل فهذا غير مقبول، وفي المقابل أمام حله لا بد من أن يدعى مباشرة إلى انتخابات برلمانية على أساسها تشكل حكومة مرة أخرى بناء على الأغلبية في البرلمان. لا بد من نصوص دستورية تؤكد هذا التوجه.

وضع ضوابط لمنع هيمنة السلطة التنفيذية على التشريعية. هناك مقولة بأن من أمن العقوبة أساء الأدب، فما دام ليس لدينا قوانين تضبط مسألة التصرف بالمال العام والتعيينات والعقود وغيره فسنستمر

في مشاهدة حالات الفساد المستمر. لا بد أن تتحمل الحكومة مسؤولية أعمالها وتعييناتها وألا تختبئ وراء أحد.

لا بد من إنشاء محكمة دستورية نزيهة بالتفصيلات الآتية. تشكيل نقابة مستقلة للقضاة الدستوريين، نقابة مهنية لا يدخلها إلاّ قاضٍ مؤهل ذو مزايا معينة وله خبرة، ومن هذه النقابة تختار السلطة التنفيذية مرشحين لمحكمة العدل العليا ويوافق عليها البرلمان، هكذا يتحقق الجانب الفني والجانب التنفيذي ونحقق الجانب التشريعي. وأخيراً لا بد من شفافية المعلومات وحرية الناس والمجتمع وعدم محاربة الناس في أرزاقهم.

جميل أبو بكر

في سنة ١٩٨٩ كان هناك أزمة اقتصادية عولجت بإجراءات سياسية وصدور قانون. والآن ثمة احتمالات مخيفة ستصيب البلاد، ويبدو أنها متوقعة عند كثير من الاقتصاديين، فهناك مذكرات ووجهات نظر وبرامج قدمت للحكومات، على الأقل من أحزاب المعارضة بطريقة أو بأخرى، لكن الواضح أنه الآن تأكد صحة هذه النظرة تلك، لكن مثل ما ذكر أنه في كثير من الأحيان أصبحت المساعدات الخارجية هي شرعية، لذا قيل لبعض الحكومات إن هذا الأمر فيه شبهة، جاء الرد

نحن بحاجة ومضطرون إلى هذه المساعدات. نتبين من حديث د. محمد الحلايقة أنه إنذار وتعليق جرس، فهذه المشاكل الاقتصادية في سنة ٨٩ والتطورات التي حصلت تؤكد فعلاً أنه لا يمكن فصل الاقتصاد عن السياسة، نحن بحاجة إلى إصلاح سياسي حقيقي نتحمل فيه الأزمات القادمة بمشاركة شعبية حقيقية بإرادة وطنية أيضاً، ونبدأ بمجلس نيابي حقيقي ضمن القانون، هذا تحدٍ كبير ويؤكد أن التطور والخلل الموجود سببه غياب الارادة السياسية الإصلاحية.

موسى الوحش

أريد أن أعلق على مواضيع مجلس النواب - مجلس الأعيان والحكومة والقوانين التي تخبأ في الأدراج، أظن أن حلها لن يأتي بالترضية. نحن بحاجة إلى إصلاح دستوري في موضوع تولي السلطة، إذا جاءت الحكومة من أغلبية برلمانية تحل القوانين، أما أن نبقى نرفع شعارات هنا وهناك فلن نفلح في الحل. فمجلس الأعيان تتحكم فيه الحكومة تحكماً كاملاً. فالقانون الذي ترغب الحكومة أن يعود إلى مجلس النواب يعود، وإذا أرادت الحكومة أن يبقى القانون سنة وسنتين فيبقى مخبأً.

الأمر الثاني متى نصل إلى استقلال في قرارنا الاقتصادي حتى نستقل في قرارنا السياسي، فحين أربط قراري الاقتصادي بجهة ما فلن أستطيع أن أتخذ قراراً سياسياً مستقلاً.

وهناك بعض الاقتراحات في عدم تضخيم الموازنة، فلدينا تضخيم أرقام الموازنة بمنح ومساعدات منتظرة ولا يوجد لدينا مساعدات. نضع ملياراً ويأتي ٣٠٠ مليون أو ٤٠٠ مليون وأبني عليها آمالاً ومستقبلاً عريضاً دون أي نتيجة، أمر آخر فيما يتعلق بالتوقف عن خصخصة باقي ثروتنا الوطنية، فكل دول الدنيا على وجه الأرض لا تخصخص الثروة الوطنية أعتقد أنه يجب أن يكون هناك صرخة في التوقف عن خصخصة باقي الثروة الوطنية.

فهد أبو العثم

سألني مجموعة من قضاة التمييز في مسألة قانون حديث وقانون عصري ما معناه، فأجبتهم ليس له معنى، فمن ناحية تشريعية ليس له معنى لكن قد يكون له في الصحافة معنى.

الدستور ليس كتاباً مقدساً يعني ليس بمنأى عن التعديل والتغيير، لكن يحتاج إلى أن ينقطع له خبراء وقانونيون وأناس مختصون، ففي كل بلاد الدنيا للدستور مرتبة السمو ومرتبة العلو، أما إذا كانت تريد أن تناله يد التطوير أو التغير فليس على النحو الذي نسمعه دائماً، ثم ليس بمقدور أي محامٍ أو صحفي مخولاً بالمطالبة بتعديل الدستور. يجب أن نعرف ما هي البواعث الحقيقية والحاجات التي يحققها هذا التغيير.

فيما يتعلق بالقضاء. أرى أن القضاء في الأردن يدعو إلى الاعتزاز به، وكان له اليد الطولى في تأسيس الأجهزة القضائية في الخليج وفي ليبيا وفي دول أخرى. ولأنني أتطلع إلى الأمثل والأكمل، أرى أن نميل إلى التطوير والتعديل.

علي أبو السكر

أريد أن أوضح أن المقصود بقانون عصري وديمقراطي قانون يتساوى فيه الأردنيون. النقطة الأخرى. أنا أختلف مع الأخوة في موضوع التعديلات والخوف من موضوع المحكمة الدستورية أن تسيطر عليها السلطة التنفيذية، فمن الممكن أن يكون هناك ضوابط ضمن الدستور نفسه والمادة نفسها بدل أن يحول تخوفنا دون استكمال الهرم القضائي. بل نضع ضوابط ضمن المادة نفسها بحيث تعتمد في المجلس القضائي، فمن الممكن أن تكون محكمة بعيدة عن سيطرة السلطة التنفيذية.

النقطة الأخيرة حول التساؤل هل تتوقعون ديمقراطية قبل حل القضية الفلسطينية؟ الحقيقة سؤال مباشر ومهم نحن عندما نتكلم عن إصلاح في الحقيقة نتكلم عن منطقة معينة، ونتكلم عن شعب معين، نتكلم عن الأردن ونتكلم عن الشعب الأردني. الشعب الأردني مكون من أصول ومنابت مختلفة. وتركيبته قامت على وحدة ما بين شعبين

وبالتالي اكتسب جميع الأفراد المواطنة الكاملة، ومن هذا المنطلق كل من يربط موضوع الإصلاح بموضوع القضية الفلسطينية أعتقد أنه يضع عراقيل لعملية الإصلاح ويؤكد عدم الجدية فيه، ثم هذا لا ينتقص من موضوع حق العودة ، كما هو مطبق في دول كثيرة جدّاً جاءوا من أصول ومنابت مختلفة ومع ذلك قامت الديمقراطية فيها وأصبحت مثالاً.